

التراث الأثري في الجزائر "التحديات والحلول"

د-رشيد قسيبة

قسم العلوم الانسانية- جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

الملخص:

التراث هو كل ما خلفته الأمة من ارث ديني وثقافي وأدبي وفلكلوري وعلمي وعمراني وحضاري ، ويتمثل التراث الأثري في المواقع والمعالم الأثرية والقطع المنقولة والتحف الفنية والموارد الثقافية والمعارف الخ ، ومن الناحية الاقتصادية يعد مصدر للثروة خاصة في المجال السياحي والاستثمار فيه يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية ، لكن هذا التراث الوطني يعاني العديد من المشاكل والتحديات وجب إيجاد حلول لها وتذليلها .

- مفهوم التراث الأثري :

1- لغة : إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند ذكر كلمة تراث هو قوله تعالى في سورة الفجر) وتأكلون التراث أكلا لما)، تقول التفاسير في هذه الآية الكريمة أي تجمعون الميراث وتستولون عليه دون تفرقة في أنصبتكم وأنصبة شركائهم فيه ، أو دون تفرقة بين ما جمعه بالطرق المشروعة، وما جمعه بالغش والخداع وغيرهما من الطرق الغير مشروعة وكما هو واضح فإن المعنى للتراث الوارد في القرآن الكريم، يحمل دلالة عن المفهوم المعاصر للتراث فقد توسع هذا المفهوم ليشمل كل ما خلفه لنا الأجداد من محسوسات

ومعنويات والإرث في اللغة مصدره: ورث يرث إرثا وميراثا، وهو ما ورث ورثه بعضهم عن بعض¹

2- إصطلاحا: كل ما خلفته الأمة من إرث ديني وثقافي وأدبي وفلكلوري وعلمي وعمراني وحضاري وأصل الكلمة مأخوذ من فعل (ورث) بإبدال الواو تاء، وهي من الكلمات المبنية على ما يعرف في اللغة بالمقياس الخاطيء.

فالتراث بالمفهوم الحديث المتداول، هو كل ما وصل إلينا مكتوبا في علم من العلوم، أو محسوسا في فن من الفنون، مما أنتجه الفكر والعمل في التاريخ الإنساني عبر العصور، فلكل أمة تراثها الذي هو ثمرة فكرها وعقائدها وحصيلتها جهدها العقلي والروحي والإبداعي، والتراث الذي هو نتاج العقل البشري لا يشمل الوحي الإلهي وهذه المسألة الدقيقة نجدها موضع اتفاق بين ثلاث مدراس فكرية في عصرنا²

وفي مفهوم القانون الجزائري فيعتبر التراث الأثري جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارات بالتخصيص حتى الموجودة على ارض عقارات الأملاك الوطنية أو لأشخاص طبيعيين أو معنويين، وحتى الموجودة في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية والموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ كما تشمل أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية³

*- أنواع التراث الأثري:

1- التراث المادي الثابت:

ويتمثل في المعالم ولمواقع الأثرية منها المباني ذات الطابع المدني والديني والعسكري والتي تتميز بقيمتها وطابعها الأثري والتاريخي والمعماري والديني والجمالي، وعموما فهي تشمل جميع المعلم التاريخية ولمواقع الأثرية والمجموعات الحضرية أو الريفية، ومنها المعالم التاريخية الظاهرة فوق سطح الأرض والتي ارتبطت بحادثة مهمة أو شخص مهم وهي تعتبر ضمن الموارد التراثية وتتفاوت أهميتها تبعا لعمر المعلم ونوعه وحالته.

أما عن المجموعات الحضرية أو الريفية والتي يطلق عليها القطاعات المحفوظة فهي عبارة عن منطقة تجمع لمجموعة من المباني التاريخية كالكسبات والمدن والقصور والقرى والمجمعات السكنية التقليدية والتي لها أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية⁴

2- التراث المادي المنقول:

ويتمثل في القطع المنقولة والتحف الفنية والناجحة عن الاستكشافات والأبحاث الأثرية في البر وتحت الماء ومنها القطع الخزفية والفخارية والكتابات الأثرية والعملات والأختام والحلي والألبسة التقليدية والأسلحة وبقايا المدافن والمخطوطات ووثائق الأرشيف⁵

3- التراث اللامادي :

ويتمثل في الموارد الثقافية والمعارف والابتكارات وممارسات المجتمعات للتراث اللامادي وأهمية كبيرة للإهتمام به في ظل العولمة والتحول الاجتماعي فهو تعبير صادق عن عادات وتقاليد وثقافة الشعوب وهويتها وانتمائها الحضاري⁶

4- التراث المغمور بالمياه:

أو ما يعرف بالتراث الأثري البحري والذي هو جزء من التراث الثقافي للإنسانية، وهو عنصر بالغ الأهمية في تاريخ الشعوب والأمم، لذلك بادرت منظمة اليونسكو لحمايته ضمن اتفاقية عام 2001م، والتي من مضمونها أن التراث الثقافي المغمور بالمياه هو جميع آثار الوجود الإنساني التي تتسم بطابع ثقافي أو تاريخي وظلت مغمورة بالمياه جزئيا أو كليا، مثل المواقع والهياكل والمباني والمصنوعات والسفن والطائرات وحمولتها إلى غير ذلك وبالتالي فإن كل هذا التراث البحري ينطوي على فائدة تاريخية وأثرية وفنية وعلمية وتدخل ضمن التراث الجزائري⁷

*- أهمية التراث الأثري :

يكتسي التراث الأثري أهمية كبيرة في جوانب نذكر منها:

الهوية الوطنية: إن المخلفات المادية للحضارات التي تعاقبت على أرض الجزائر ليست مجرد شواهد حجرية صامته ولكنها رموز لهوية متأصلة تغرس جذورها في أعماق التاريخ وتمتد عبر أحقاب الزمن، وحتى الاستعمار الذي ظل يشكك في هوية الجزائر وفي تاريخها الحافل بالأجداد، والبطولات واجهته آثار مزالت قائمة في العديد من مدن الجزائر الأثرية تؤكد أن هناك شعبا عرف كل طبقات الحضارة البشرية التي تراكمت على أرضه بدءا من عصور ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا، وكلها تعبر عن تاريخ ممتد وهوية صلبة ظلت تقاوم محاولات المستعمر طمسها وكانت الآثار ولا تزال عنوان هذه الهوية التي تعتبر أقدم عهدا من العديد من الدول الأوروبية. وعليه فإن الهوية الوطنية بالنسبة لعلم الآثار، تعني كل الشواهد المادية التي توجد تحت الأرض أو فوقها من ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا.

الأهمية التاريخية : تعتبر الآثار تاريخ من نوع خاص، فهي تاريخ مادي، تاريخ ملموس، وتاريخ حي، وعليه فإن الآثار مصادر أساسية وحية لا يستغني عليها المؤرخ في الكتابة التاريخية فعن طريق الآثار يستطيع المؤرخ أن يؤكد أو ينفي بعض الأحداث التاريخية التي تناولتها أمهات الكتب فهي تقدم للمؤرخ الدعم المادي لأن الأثر من منظور المؤرخ دعامة مادية تحمل العديد من المعارف التاريخية والأثرية والفنية والحضارية، والآثار هي الواجهة التاريخية المشرقة للجزائر وخير دليل على أن للجزائر مكانة رائدة ضمن الحضارات العريقة للإنسانية وتجعل المواطن يعتز بماضيه المادي والتاريخي وبالتالي يعتز بوطنه⁸

الأهمية الاقتصادية: يعتبر التراث الأثري مصدرا وثروة لإستغلاله في المجال السياحي والاستثمار فيه، حتى يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية ولن يتأتى هذا إلا بتأهيل المواقع الأثرية لإستقطاب الزوار تشجيعا للسياحة الداخلية والخارجية، وهذا سيؤدي إلى أن تأخذ السياحة الثقافية مكانتها في المجتمع للمحافظة على التراث⁹

***- التحديات التي يواجهها التراث الأثري:**

- 1- لا وجود للتراث في مكان مرموق على الأجندة الوطنية .
- 2- لا يتوفر إطار قانوني ملائم لحمايته .
- 3- الأطر والاختصاصات غير الواضحة، فيما بين المؤسسات العاملة في هذا المجال ويشمل ذلك المؤسسات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

- 4- التوسع الحضري الغير مخطط له وغير المسيطر عليه الذي يؤدي إلى تدمير المراكز والمباني التاريخية ومواقع ومعالم تراث ثقافي أخرى .
 - 5- التخريب والنهب المستمران للمواقع الأثرية وللمراكز والمباني التاريخية كذلك وهذا يعتبر عامل بشري ولا دخل للطبيعة فيه .
 - 6- الوعي الاجتماعي والثقافي المتدني لأهمية وقيمة التراث الثقافي كمصدر للتنمية.
 - 7- إرشادات محدودة لإستثمار في هذا المجال .
 - 8- تنفيذ جائر للمشاريع، بسبب حقوق الملكية العائلية المعقدة، ومايتصل بها من مسائل مالية.
 - 9- الإفتقار إلى المصادر البشرية والمالية المناسبة.
 - 10- ساهمت بعض العوامل الطبيعية في تدمير وإتلاف بعض الآثار والتي تعتمد عليها الحكومة كتراث للدولة ومنها الأمطار والرياح والزلازل وغيرها..
 - 11- يتمثل العامل البشري بالإضافة إلى النهب والسرقة في الهجمات الإرهابية في بعض المدن وتدمير الآثار وتخريبها مثلما ما حدث في العراق وليبيا وغيرها¹⁰
- *- الحلول الممكنة لحماية التراث الأثري:**

لا بد أن نشير إلى أن مسؤولية حماية التراث الأثري مسؤولية الجميع ضد أعمال النهب والتشويه والسرقة والتي تؤدي إلى استنزاف الذاكرة الجماعية للإنسانية كما تعتبر حلقة مفقودة في التاريخ الحضاري للإنسانية، وإدراكا من السلطات العليا لبلاد واهتمامها

المتزايد بالتراث والثقافي المتنوع للجزائر، بادرت إلى القيام بعدة اجراءات لحمايته نذكر منه على سبيل المثال لا الحصر سن القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، بالإضافة إلى إنشاء متاحف جديدة تابعة لوزارة الثقافة و المجاهدين وإنشاء حظائر وطنية جديدة بالاضافة إلى تظاهرات وطنية ودولية للتعريف بالتراث الجزائري كما تجندت العديد من فرق مكافحة تهريب التراث على مستوى الدرك والجمارك والأمن الوطني لوضع حد للشبكات الاحترافية التي تستهدف المتاجرة بالتراث الإنساني نذكر منها :

جهود جهاز الدرك الوطني لحماية التراث الأثري:

يعتبر الدرك الوطني قوة مشكلة موضوعة تحت سلطة وزارة الدفاع الوطني وقد أولت أهمية كبيرة لحماية الممتلكات الثقافية الجزائرية كما تضمن مراقبة وقائية وردعية متواصلة لكافة أشكال المساس بالمعالم التاريخية والمواقع الأثرية المصنفة وغير المصنفة الواقعة في دائرة اختصاصها ولها دور وقائي من خلال التواجد الفعلي الدائم لعناصر وحدات الدرك الوطنية في الزمان والمكان وكذا الدوريات وزيارة المتاحف والمواقع الأثرية كما تعمل ربط اتصالات مع حراس المواقع الأثرية وحثهم على لتبليغ عن أي معلومة من شأنها المساعدة في حماية التراث الثقافي كما لها دور ردعي من خلال ما تقوم به وحدات حراس الحدود في إبطال أية محاولة لتهريب التحف الفنية والأثرية خارج الوطن أو ادخال أخرى مهربة أو مستوردة بطريقة غير شرعية وتسعى جاهدة لوضع حد لكل الجرائم التي تمس بالآثار تنفيذا لنصوص القانون 98-04 ولذلك شرعت في إنشاء مكتب مركزي وخلايا لمكافحة المساس بالتراث الثقافي لما يعرفه هذا النوع من الإجرام من تطور وتنظيم واحترافية، ولقد تمكنت من استرجاع آلاف القطع المسروقة¹¹

جهود الامن الوطني في حماية التراث الأثري:

أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني في نهاية سنة 1996 فرقة مركزية متخصصة في مكافحة المساس بالتراث الوطني وتدعمت هذه الفرقة المركزية بـ 15 فرعا آخرى ابتداء من سنة 2008 في الولايات الواقعة على الشريط الحدودي كما سطرت المديرية العامة للأمن الوطني برنامجا وطنيا للتكوين المتخصص في مكافحة المساس بالتراث الثقافي من تربص وطنية ودولية نذكر منها التربص التكويني تحت إشراف المكتب الفدرالي للتحقيقات 'FBI' وفي سنة 2010 تربص تكويني آخر تحت إشراف خبراء وممثلين من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الانتربول موجه لإطارات الشرطة وبالتالي حققت ميدانيا نتائج طيبة نذكر منها: مكافحة السرقة والإتجار غير المشروع للقطع الأثرية والتحف الفنية والقطع القديمة والمتاحف وتخريب ونهب المواقع الأثرية، مراقبة محلات بيع اللقى و التحف الفنية.

وتعمل بالتنسيق مع مصالح متخصصة لوزارة الثقافة وعلى المستوى الدولي تتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية عن طريق المكتب المركزي الوطني (BCN Alger) وقد تمكنت من إسترجاع آلاف القطع المسروقة من والمهربة إلى الخارج¹²

جهود الجمارك الجزائرية في حماية التراث الأثري:

تتدخل ادارة الجمارك بطرق عدة لغرض احترام التشريع والتنظيم المسير والتصدير غير الشرعي للتراث الثقافي وتحرص على ان تاخذ كل عملية متعلقة بالتراث الثقافي الشروط القانونية التنظيمية المعمول بها، كما يحق لها الحجز الاحترازي التحفظي للقطع المشتبه فيها ومن مهامها أيضا مكافحة التهريب ولذلك تم إنشاء فرق متخصصة لحفظ التراث

الثقافي نظرا للمكانة التي يحتلها وخاصة بمنطقة الجنوب حيث قامت المديرية العامة للجمارك بموجب المقرر رقم 9 المؤرخ في 4 أفريل 2005 على انشاء فرقتين جهويتين في كل من ولايتي تمنراست وإليزي لحماية لثراث الثقافي للهقار والطاسيلي مع الحرص على حسن احترام التشريع والتنظيم لحماية التراث¹³

*- الهوامش:

- 1 - عبد العزيز بن عثمان التويجري، التراث والهوية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، 2011، ص13.
- 2 - عاصم محمد رزق، علم الآثار بين النظرية والتطبيق، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، 1996، ص12.
- 3 - عبد العزيز بن عثمان التويجري، المرجع السابق، ص 14.
- 4 - عبد الكريم عزوق، التراث الأثري، مفهومه، أنواعه، أهميته، حمايته واستغلاله كثروة اقتصادية، جامعة الجزائر2، معهد الآثار، ص2.
- 5 - نفسه، ص3.
- 6 - نفسه، ص4.
- 7 - نفسه، ص4.
- 8 - رقية عواشيرة، تطبيقات علم الآثار الوقائي في حماية التراث الأثري المغمور في الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ص5.
- 9 - عبد الكريم عزوق، المرجع السابق، ص4.
- 10 - رقية عواشيرة، المرجع السابق ص ص 10-11.
- 11 - جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، عرض حول: جهود جامعة الدول العربية في حماية التراث الأثري العربي، ص ص 4-6.
- 12 - عبد الكريم عزوق، المرجع السابق، ص6.
- 13 - نفسه، ص 7.